تَعَقُّبَاتُ الشيخِ محمد العربي ابن التبَّانيِّ الجزائريّ (1390هـ) على الشيخ الكوثريّ (1371هـ)

في مباحثِ الحديث وعلومه من خلال كتابه "تنبيه الباحث السَّرِّي" جمعا ودراسةً"

Reconsiderations of Sheikh Mohamed al-Arbi ibn El-Tebbani El-Jazairy (1390 AH) on Sheikh El-Kaouthari (1371 AH) In the subjects of Hadith and its sciences
Collection and study -Through his book "Tanbih El-Bahith Essari " (Alerting the High Researcher)
-

د. محمد رمضاني[1]

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي
moh9700@gmail.com

تاريخ الوصول 2020/08/18القبول 2020/11/23 النشر علي الخط 2021/03/15
Received 18/08/2020 Accepted 23/11/2020 Published online15/03/2021

ملخّص:

يعدُّ كتاب "تنبيه الباحث السري فيما في تعاليق الكوثري" للشيخ محمد بن العربي التبَّاني الجزائري من أبكرِ الإنتاجات العلمية الناقدة لمضامين كتاب "تأنيب الخطيب" للشيخ محمد زاهد الكوثري، والذي شغل به الأخيرُ الساحة العلمية في زمانهِ، واستفزَّ به جملةً من الأقلام المتخصصة في ميدان الحديث وعلومه للكتابة في نقدِ ومناقشة ما أورده في مصنَّفهِ من مواقف وآراءٍ، وتحاولُ هذه الدراسة رصد أهمّ التعقبات الحديثية التي حاورَ فيها الشيخ التباني صاحبَ "تأنيب الخطيب"، وتصنيفها، والكشفَ عن أدلتها ومآخذهاَ، وتقييمها من الناحيتين العلمية والمنهجية، ثم الترجيح بينها وبين المادةِ المتعقَّب عليها وفقَ قواعدِ علم الحديث المقررة في كتبِ الفنِّ.

الكلمات المفتاحية: تعقب، حديث، التباني، الكوثري.

Abstract:

The book **"Tanbih El-Bahith Essari Fima Fi Taalik El-Kaouthari" (Alerting the High Researcher about what in El-Kaouthari's comments)** by Sheikh Mohamed ben El-Arbi El-Tebbani is considered as one of the earliest scientific productions that critics the contents of the book **"Taanib El-Khatib" (Reprimanding El-Khatib)** by Sheikh Mohamed Zahid El-Kaouthari, who occupied-by which- the scientific arena in his time, and provoked a number of pens specialized in the field of Hadith And his sciences for writing in criticism and discussion of the positions and opinions that he included in his work.

This study tries to monitor the most important Hadith reconsiderations in which Sheikh El-Tebbani argued with the author of **(Reprimanding El-Khatib),** classifying them, revealing their evidences and their faults, and evaluating them from a scientific and methodological point of view, then weighting them with the reconsidered matter according to the rules of Hadith science established in the books of this art.

Keywords: Tracking, talking, tabani, cothre.

[1] المؤلف المرسل : محمد رمضاني البريد الإلكتروني: moh9700@gmail.com

تمهيد:

يعدُّ كتاب "تنبيه الباحث السري فيما في تعاليق الكوثري" للشيخ محمد بن العربي التبَّاني من أبكرِ الإنتاجات العلمية الناقدة لمضامين كتاب "تأنيب الخطيب" للشيخ محمد زاهد الكوثري، والذي شغل به الأخيرُ الساحة العلمية في زمانهِ، واستفزَّ به جملةً من الأقلام المتخصصة في ميدان الحديث وعلومه للكتابة في نقدِ ومناقشة ما أورده في مصنَّفهِ من مواقف وآراءٍ، وتحاولُ هذه الدراسة رصد أهمّ التعقبات الحديثية التي حاورَ فيها الشيخ التباني صاحبَ "تأنيب الخطيب"، وتصنيفها، والكشفَ عن أدلتها ومآخذهاَ، وتقييمها من الناحيتين العلمية والمنهجية، ثم الترجيح بينها وبين المادةِ المتعقَّب عليها وفقَ قواعدِ علم الحديث المقررة في كتبِ الفنِّ.

سؤال البحث:

يحاول البحث تقديم إجابات عن الأسئلة التالية:

ما القيمة العلمية لتعقبات الشيخ التباني في ميزان علوم الحديث؟ وما هي جوانب الإحكام أو الضعف في تلك التعقبات؟ وما أبرز المصادر والنصوص التي أفاد منها التباني في محاججته للكوثري؟ وهل كان لتلك التعقبات صدىً في الدراسات التي تناولت كتاب تأنيب الخطيب بالنقد أو المدافعة؟

وجدير بالتنبيه في مستهلِّ هذه الدراسة أن الوقوف على الراجح والصحيح من هذه التعقبات ليس مقصودا لذاته هنا، إذا الخلاف والتنازع بين النَّاس في قضايا علم الحديث الاجتهادية سنة ماضية، لتفاوت مدارك أنظارهم، وتنوِّع مآخذهم وتباينها أحياناً، والمطالعُ لكتب الفنِّ يقف على حقيقة ذلك بجلاءٍ، بيدَ أنَّ الغرض الأساس من هذا البحث هو اكتشافُ مدى القيمة العلمية لاستدراكات هذا العالم الجزائري – غيرِ المشهورِ –، في ميزان علم الحديث، ورصد أدلتها ومآخذها، والنقودِ التي يمكن توجيهها إليها، لاسيما وهذه الاستدراكات موجهة لواحد من أشهرِ وأمكنِ المشتغلين بعلوم الحديث في تلك الفترة الزمنية، أعني الشيخ محمد زاهد الكوثري[1].

وقد جعلتُ هذه الدراسة في مبحثين، خصصت الأول منهما للتعريف بالشيخين المتعقِّبِ والمتعقَّبَ

وقمتُ في الثاني بحصر المباحث الحديثية التي تعقَّبَ فيها الشيخ التبانيُّ الشيخَ الكوثري، فجعلتها على نوعين: أحدها خاصٌ بأحكام الشيخ الكوثري على الرجال – رواةً كانوا أو نقَّاداً –، والآخر مباحثُ في علمِ الرواية، وقد خصصت لكل نوعٍ مطلباً.

[1]– قال الشيخ مبارك الميلي واصفاً تعليقات الكوثري على بعض المطبوعات: (ورأيت تعليقات الكوثري عليها، فساءني منها مثل ما ساء الأستاذ محمد نصيف [يشير إلى كلام الكوثري في بعض أئمة السلف ورجال الحديث] وإن راقني منها متانة الأسلوب وسعة الاطلاع، مما يدلُّ على عناية شديدة في البحث والتحرير معاً). جريدة البصائر، عدد: 143، 17 شوال 1357/ 9 ديسمبر 1938م، ص07.

وقال الشبخ عبد الفتاح أبو غدة: (وهو في هذا الباب إمامٌ فذٌّ مشهودٌ له، ضابطٌ ضليعٌ متينٌ، قلَّ من يعدلهُ). مقدمة تحقيق (التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز)، ص ب.

المبحث الأول: تعريف موجز بالشيخين "التبانيِّ"، و"الكوثريِّ"وبكتابيهما.

المطلب الأول: تعريف موجز بالشيخ محمد العربي بن التباني وكتابه "تنبيه الباحث السري"

هو محمد العربي بن الحسين بن عبد الرحمن بن يحي بن مخلوف بن أبي القاسم بن علي بن عبد الواحد الجزائري الحسني المالكي، يتصل نسبه بالإمام عبد السلام بن مشيش الذي ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي. مفسرٌ ومحدثٌ وفقيهٌ أصوليٌ متكلمٌ، ولد في "رأس الوادي" دائرة سطيف سنة 1315هـ، وتوفي في مكة سنة 1390هـ، ودفن في مقابر المعلاة في شعبة النور [1].

نشأ يتيماً فتلقَّى تعليمه الأول على خاله الشيخ السعيد بن الطاهر بن محمد بن علي بن العيساوي مؤسس زاوية "الشيخ ابن العيساوي"، والشيخ عبد الله بن القاضي اليعلاوي، ثم رحل بعدها إلى جامع الزيتونة، فمكث فيه فترة قصيرة، لينتقل بعدها إلى حواضر العلم الأخرى كمصر والشام، ويضع عصا الترحال بالحجاز، أين كانت المدينة النبوية محطته الأخيرة في مسيرته التعلميَّة، فنهل عن أشياخ هذه البلدان وتفتق ذهنه واتسعت مداركه، فتمَّ تعيينه مدرسًا في مدرسة الفلاح التعليمية في "مكة المكرمة" بعد أن حط الرحال بها سنة 1920م، لكن أسفاره – مع ذلك – لم تنقطع، فزار جملة من البلدان "عالماً ومتعلماً" منها: أندونيسيا، والهند، وعدن، والسودان، وزنجبار .. وغيرها. كما أن صلته ببلده الجزائر لم تنقطع، ويذكر الباحث خير الدين شترة – بناء على الوثائق التي توافرت عنده –أن الشيخَ التباني زار الجزائر ثلاث مرات مؤكدة بعد الاستقلال في الفترة ما بين (1962-1970م)[2]، وكانت له قبلُ صلاتٌ ولقاءات ومراسلات مع أبرز الوجوه العلمية في القطر الجزائري آنذاك: كالإبراهيمي، والعقبي، والتبسي، وغيرهم من أعضاء الجمعية، وكذا إسهامات تعليمية في منطقته، حيث سبق له أن اشتغلَ بالتدريس في زاوية بلدته بعد رجوعه من تونس، قبل سفره الأخير إلى المشرق، وذلك بعد الحرب العالمية الأولى.

كانت له مشاركة في جملة من العلوم الشرعية كالفقه والتفسير والحديث والتاريخ واللغة والأدب وغيرها، وأهلَّه كل ما سبق ذكره ليكون أحد أبرز وجوه النهضة العلمية في الحجاز في القرن الميلادي الماضي.

وقد كان مزاجه النقدي حاضرا بجلاء في مصنفاته، حيث اتجهت أغلبها لنقدِ الكتب والأفكار، ولم يكن هذا المزاج ليستثني من عَلَت منزلته العلمية بداية بابن خلدون، وابن تيمية، وابن القيم، وانتهاءً برشيد رضا والكوثري، وقد ترجم كل ذلكَ في جملة من الكتبِ التي استقبلها بعض أهل عصره بالحفاوة وآخرون بضدِّها، وفي الجملة يمكن القول أنه كان للتباني حضورٌ في ميادين الجدل العقدي والفقهي والحديثي والتاريخي والأدبي التي كانت قضاياها محل تجاذب بين الناس في تلك الفترة، وهذا ما يفسر تنوّع الفنون التي خاض فيها بقلمه، وله من التصانيف: (تنبيه الباحث السري إلى ما في رسائل الكوثري)، (النصيحة والاستدراكات على

---

[1] _ انظر ترجمته في: الرحلات الحجازية المغاربية، دراسة نقدية توثيقية ثقافية، حفناوي بعلي، ص477، وإمداد الفتاح بأسانيد ومرويات الشيخ عبد الفتاح، محمد بن عبد الله آل رشيد، ص377، وتشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع أو إمتاع أولي النظر ببعض أعيان القرن الرابع عشر، محمود سعيد ممدوح الشافعي، 528/2، ودور علماء مكة في خدمة السنة والسيرة النبوية، رضا بن محمد صفي الدين السنوسي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ص53، وأعلام المكيين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر الهجري، عبد الله بن عبد الرحمن المعلمي، 674/2، ومراجع الترجمة مستفادة جلُّها من مقال: الشيخ محمد العربي بن التباني الجزائري ومنهجه في قراءة التاريخ الإسلامي، خير الدين شترة، منشور في مجلة "دراسات وأبحاث" الصادرة عن جامعة زيان عشور، عدد: 07، ص280-303.

[2] _ الشيخ محمد العربي بن التباني الجزائري ومنهجه في قراءة التاريخ الإسلامي، خير الدين شترة، مجلة دراسات وأبحاث، ع: 07، ص283.

كتاب المحاضرات)، (تحذير العبقري من محاضرات الخضري)، (إتحاف ذوي النجابة بما في القرآن والسنة من فضائل الصحابة)، (اعتقاد أهل الإيمان بتزول المسيح ابن مريم عليه وعلى نبينا السلام آخر الزمان)، (براءة الأشعريين من عقائد المخالفين)، (التعقيب المفيد على هدي الزرعي الشديد)، (النقد المحكم الموزون لكتاب "الحديث والمحدثون") .. وغيرها.

أما كتاب "تنبيه الباحث السري إلى ما في تعاليق الكوثري"، فقد صنفه الشيخ تعقيبا على ما جاء في كتاب "تأنيب الخطيب" للشيخ محمد زاهد الكوثري، وقد استغرقت تلك التعقبات أكثر المسائل التي أوردها الكوثري في كتابه، وهي تشمل مسائل في العقيدة والفقه والحديث والتاريخ والتراجم، والذي يهمنا هنا هي المسائل الحديثية، ويمكن تصنيفها إلى: قضايا في المصطلح، وقضايا في الجرح والتعديل، وأخرى متعلقة بمنهج النقد الحديثي، وقد ألفه التباني سنة 1367هـ - 1959م، وهي السنة التي صدرت فيها نشرة الكتاب الأولى، وتكمن قيمته في كونه أوَّل نقدٍ محرَّرٍ على كتاب "تأنيب الخطيب" حيث إنه سابق لكتاب عبد الرحمن المعلمي (1386هـ) ذائعِ الصيت "التنكيل بما في تأنيب الكوثريِّ من الأباطيل" والذي طبعت طليعته سنة 1368هـ، ولم ينشر أصله إلا بعد وفاة مؤلفه وذلك سنة 1386هـ[1]، وهو مع ذلك لم يحظ بشهرة "التنكيل"، ولعل ذلك راجعٌ لكون الكوثري لم يفرد كتاباً في الدفاع عن آرائه في "التأنيب" عدا كتابه "الترحيب"[2] الذي ناقش فيه تعقبات المعلمي عليه في "الطليعة"، بيد أن ذلك لم يكن مانعاً من اطلاع الكوثري على "تنبيه الباحث"، فقد ألمح إليه عرضاً في بعض كتبه[3] مزرياً بصاحبه، كما في بعض قوله: (... ويرثي لمن يطلق لسانه بكل عدوان في أقدس مكان غير متصون مما يوجب تضاعف السيئات والله ولي الهداية). والمعني هنا هو التباني كما أكده تلميذ الكوثري ومحرر سيرته "أحمد خيري" في ذيل "مقالات الكوثري"[4].

المطلب الثاني: تعريف موجز بالشيخ محمد زاهد الكوثري وكتابه "تأنيب الخطيب"[5]

---

[1] _ ينظر: آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، عناية: على العمران ومجموعة من الباحثين، المدخل منه، 144/1، ومقدمة تحقيق التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ضمن مجموعة الآثار، ت: علي العمران ومحمد الإصلاحي، 06/10.

[2] - كتب الشيخ محمد بن مانع على غلاف كتاب (تنبيه الباحث السري): (الكوثري ساعٍ مجد في تعظيم الأحناف، والعربي مناقضٌ لغلوِّ الكوثريِّ، وساعٍ مجد في تقديم المالكية على الحنفية، ونحن نقول: رحم الله الجميع). انظر: تعليقات الشيخ ابن مانع على مقالات وكتب الكوثري، سليمان الخراشي، ص283-284.

[3] - حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي وصفحة من طبقات الفقهاء، محمد زاهد الكوثري، ص48، دار الأنوار للطباعة والنشر – مصر، 1368هـ-1948م.

[4] - انظر سيرة الكوثري في ذيل "مقالات الكوثري"، لأحمد خيري، ص506، وقد تناول بعض متعصبي الحنفيّة كتاب التباني بالثلب والانتقاص، لا لشيء إلا لدفاع صاحبه عن أئمة الإسلام: مالكٍ والشافعيِّ، وغيرهما وردّه عادية الشيخ الكوثري عليهما وعلى غيرهما من الأئمة، ومن هؤلاء المتعصبين: الشيخ عبد الرشيد النعماني الهندي الحنفي، الذي طعن في الشيخ التباني في مواضع من حاشيته على كتاب "التعليم" المنسوب لمسعود بن شيبة السندي، ومن ذلك وصفه له بـ (المغربي الباهت المفتري صاحب تنبيه الباحث السري)، وقوله في نعتِ كتاب "تنبيه الباحث السري": (وهذا الكتاب حقيق بأن يسمى تشغيب الباحث المفتري)، إلى غير ذلك. انظر ما سبقت الإشارة إليه والجواب عليه في: تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع، محمود سعيد ممدوح، 364/1.

[5] - انظر ترجمته في: ذيل مقالات الكوثري، أحمد خيري، ص491، والأعلام، خير الدين الزركلي، 129/6، والإمام الكوثري، محمد أبو زهرة، ضمن (الفقه وأصول الفقه من أعمال الإمام محمد زاهد الكوثري)، جمع: عبد الفتاح أبو غدة، ص05، وتشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع أو إمتاع أولي النظر ببعض

هو محمد زاهد بن الحسن الحلمي بن علي رضا بن نجم الدين ينحدر من أصل جركسي يعرف جدهم باسم كوثر، ومن هنا كانت النسبة إليه، ولد في شوال سنة 1296هـ، في قرية الحاج حسن أفندي في "دوزجه" من قرى القوقاز، وفيها تلقى مبادئ العلوم، سافر إلى الأستانة سنة 1311هـ، فالتحق بمدرسة دار الحديث فيها، فأخذ في جامع الفاتح عن الشيخ إبراهيم حقي الأييني، والشيخ زين العابدين الألصوني، وغيرهما[1]، ثم نال الإجازة العلمية سنة 1325هـ، وعيِّنَ مدرسًا في دار الشفقة الإسلامية، ثم غادر إلى مصر فراراً من الكماليين بعد التضييق عليه، فنزلها سنة 1341هـ، وعين مدرسًا في مدرسة محمد بك أبي الذهب، المعروفة باسم تكية الأتراك قرب الأزهر، وقد كانت له بعدُ رحلاتٌ إلى الشام في سنوات مختلفة، لكن مستقره كان في مصر إلى أن توفي فيها في التاسع عشر ذي القعدة سنة 1371هـ.

خلَّف جملة كبيرة من التآليف بعضها تعاليق على مطبوعات، وأخرى تصانيف محررة في مختلف فنون العلم، نذكر منها: (النكت الظريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة)، (إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق ومعه أقوم المسالك في أخذ مالك عن أبي حنيفة وأخذ أبي حنيفة عن مالك)، (الترحيب بنقد التأنيب)، (من عبر التاريخ)، (الإشفاق على أحكام الطلاق)، (صفعات البرهان على صفحات العدوان) .. وغيرها.

أما كتاب "تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب" فقد ألفه الشيخ محمد زاهد الكوثري وخصصه للرد على ما ساقه الخطيب البغدادي في ترجمة أبي حنيفة من كتابه "تاريخ بغداد" من المثالب، ونشرت طبعته الأولى في سنة 1360هـ بمصر، ثم طبع طبعات أخرى فيها تصحيحات وتعليقات للكوثري كان علقها على نسخته[2].

المبحث الثاني: مجموع المباحث الحديثية التي تعقب فيها التبَّاني الكوثري.

لقد تتبعت المباحث الحديثية التي كانت محل تعقب واستدراك من التباني، فوجدتها لا تخرج على نوعين: مباحث في الحكم على الرجال رواةً كانوا أو نقاداً، ومباحث في مسائل الرواية.

أما النوع الأول، فقد تعقب فيه التبانيُّ الكوثريَّ في أحكامه على سبعةٍ من الأعيان، وهم: ابن معين، وأبو نعيمٍ، والحميديّ، وابن حبان، وابن عديٍّ، والعقيلي، واللؤلؤي، وأما الثاني، ففيه مبحثان اثنان: حكم رواية المبتدع، وصحة مذهب ابن عبد البر فيما تثبت به العدالة.

المطلب الأول: مباحثُ في الحكم على الرواةِ والنقَّاد:

أولاً: يحي بن معين:

الناظر في كتاب "تأنيب الخطيب" يلحظُ أن الكوثري أكثرَ النقلَ عن الإمام يحي بن معين أحكامه في الجرح والتعديل ونقدِ الرواة، واستثمرَ كثيرا في تلك الأحكام من أجلِ توهينِ الروايات التي ساقها الخطيب البغدادي في ثلب الإمام أبي حنيفة[1]، وقد

أعيان القرن الرابع عشر، محمود سعيد ممدوح الشافعي، 331/2، والأخبار التاريخية في السيرة الزكية، زكي مجاهد، ص129، وتاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر، 321/3، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، 04/10.

[1]– ذكر مشايخه في ثبته المسمى (التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز)، انظره بتحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

[2]– انظر: مقدمة تلميذه محمد أمين على كتاب (تأنيب الخطيب)، ص أ، ب، ومقدمة تحقيق (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل)، ضمن مجموعة آثار عبد الرحمن المعلمي، ت: علي العمران ومحمد الإصلاحي، 06/10

زعم التبانيُّ في سياق نقد هذا التوظيف لأحكام ابن معين، أن الأخير ممن توقف العلماء في قبول قوله في الرجال من أجل تشدده وتعنته، حيث عقد فصلاً عنوانه: "**انتقاد العلماء لابن معين في تكلمه في الأئمة الثقات من كلام ابن عبد البر**"[2] ونقل فيه – مقرًّا موافقاً – كلاماً طويلاً لابن عبد البر، وفيه قولُ أبي زرعة بأن الناس لم ينتفعوا من علم ابن معين[3]، ووصفُ ابن عبد البر له بأنه (كان يطلق في أعراض الثقات الأئمة لسانه بأشياء أنكرت عليه)[4].

وكانَ الشيخُ التبَّانيُّ ألمح – من قبلُ – إلى شيء من هذا – و إن لم يصرح – حين وصف ابن معين: (بأنه مبرز في نوع من أنواع الحديث وهو معرفة الرجال –كما قالوا !– على ما في ذلك من انتقادهم له في كثير من تحامله)[5].

والحقُّ أن الإمام يحي بن معين من أئمة الجرح والتعديل الذين اتفقت كلمة الحفَّاظ على الاعتداد بأحكامه في الرجال، لا يُعرفُ بينهم نزاعٌ في ذلك، _ على اختلاف أعصارهم _، حتى قال الحافظ ابن رجب: (وإلى قوله في ذلك [أي في الرجال] يرجعُ الناس، وعلى كلامه فيه يعولون)[6].

وكتبُ أئمةِ الشأن مشحونةٌ بشهادات الحفاظ في بيان مكانة ابن معين، وأنه من أتقن من تكلم في هذا الفن.

قال الآجري: (قلت لأبي داود: أيهما أعلم بالرجال: يحي، أو علي؟ قال: يحي)[7].

وقال صالح بن محمد: (أحمد أعلم بالفقه والاختلاف، وأما يحي، فأعلم بالرجال والكنى)[8].

وقال علي بن المديني: (ما رأيت في الناس مثله)[9].

وقال ابن الرومي[10]: (ما رأيت أحدا قط يقول الحق في المشايخ غير يحي، وغيره كان يجامل بالقول)[11].

وتقصي الأخبار في هذا الباب مما لا يُطاق، لكثرتها وشهرتها واستفاضتها.

نعم قد يقع من ابن معين الخطأ في أحكامه النقدية –كغيره من الأئمة – لكن ذلك نادرٌ كما قال الذهبي.[12]

أما تصنيفه مع المتشددين كما صنع الذهبي[1] وابن حجر والسخاوي وغيرهم، فالتشدد في إطلاقاتهم مرادفٌ لمزيد التثبت والتأكد من حال الراوي، كما قال السخاوي عن "شعبة" مثلاً: (كان يتعنت في الرجال ولا يروي إلا عن ثبت)[2].

---

[1]– ينظر مثلاً: تأنيب الخطيب، الكوثري، ص80، 113، 121، 123، 125، 130، 139، 155، 283، 310 ...

[2]– تنبيه الباحث السري، التباني، ص38.

[3]– انظر كلام أبي زرعة في : الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، ت: عادل عبد الموجود وعلي معوض، 217/1.

[4]– جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد البر، ت: أبو الأشبال الزهيري، 1113/2.

[5]– تنبيه الباحث السري، التباني، ص37.

[6]_ شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ت: همام سعيد، 488/1.

[7]– سؤالات الآجري لأبي داود

[8]– سير أعلام النبلاء، الذهبي، 80/11.

[9]– تاريخ بغداد، الخطيب، 269/16.

[10]– هو عبد الله بن محمد اليمامي المعروف بابن الرومي، نزيل بغداد، المتوفى سنة 236هـ ترجمته في: تاريخ بغداد، الخطيب، 267/11، وتهذيب الكمال، المزي، ت: بشار معروف، 205/16.

[11]– تاريخ بغداد، الخطيب، 272/16.

[12]– المصدر نفسه، 269/16.

وهذا التصنيف في ذاته ليس محل إجماعٍ بين العلماء، ومع ذلكَ فإنهم لا يسلبون صفةَ العلم بأحوال الرواة عن من جنحَ إلى (التعنت أو التساهل)، وهذا الحافظ الذهبيُّ قد استفتح رسالته (ذكرُ من يُعتمدُ قوله في الجرح والتعديل) بذكر ابن معينٍ، مع وصفه له بالتعنت في أثنائها[3]، وبأنَّ (نفسه حادٌ) في "موقظته"[4].

أما كلام أبي زرعة فيه (وقوله: لم ينتفع به .. إلخ، محلُّ نظرٍ، لأنه إن أراد أنه لم ينتفع بعلمه فليس بصحيح، لأنه ما من محدِّثٍ إلا وانتُفِع بكلامه في الرجال، وإن أراد قلة الرواية عنه، فليس لكلامه في الناس، إذ لا يوجد أحد من أهل الحديث أعرض عن ابن معين لهذا المعنى، وإنما قلَّت الرواية عنه لقلة تحديثه)[5].

فالحقُّ أن التعويلَ على النصِّ الفذ لأبي زرعةَ في غمط ابن معين، والانصراف عن إشادةِ الأئمة الكبارِ بقيمة أحكامه النقدية في الرواة وأنه لا يبارى في هذه البابة، لاينهضُ باستدراكِ التبانيّ، بل يجعلهُ استدراكاً ضعيفاً غير مقبول.

ثانياً: علي بن المديني:

1/ كلام الكوثري:

وقد تناوله بالثلب في مواضع:

منها قوله: (ولو فكر ابن المديني في مسايرته لابن أبي دؤاد كما في شرح في "مناقب أحمد" لابن الجوزي وغيره ــ وسعى في إعداد الجواب عن تلك المسايرة لكان أحسن له، ونحسبه أنه لم يعدَّ ولن يعدَّ جوابا عن ذلك)[6].

وقوله أيضاً: (إن كان ابن المديني كما نهش الخطيب عرضه .. وابن الجوزي في "مناقب أحمد"، لا يكون لكلامه قيمة، ولاسيما أن الراوي عنه عبد الله، وهو لم يسمع من أبيه على ما يقال، وإلا فيكون قد جرَّ ذيله جزاء لجره ذيل بعض الناس ظلما وعدوانا)[7].

وقوله في موضع آخر: (وليس بقليل ما ذكره الخطيب عن ابن المديني في "تاريخه"، ومن جملة ذلك صلته الوثيقة بأحمد بن أبي دؤاد في محنة أهل الحديث ... وقد ترك أبو زرعة وأحمد الرواية عنه بعد المحنة)[8].

2/ تعقب التبَّاني:

ساق التبَّاني ترجمة ابن المديني من "تذكرة الحفاظ"، وفيها ألوان من ثناءات الأئمة عليه واتفاقٍ منهم على إمامته في معرفة العلل والرجال، وضمنها ما حصل له مع المعتزلة في فتنة خلق القرآن، ثم قال التباني عقبها: (تقدم في ترجمته أنه تاب وأناب، والله جل

---

[1]_ انظر: ذكرُ من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، شمس الدين الذهبي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ص172.

[2]_ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، شمس الدين السخاوي، 45/2.

[3]- ص172.

[4]_ الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين الذهبي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ص83.

[5]- قرة عين المحتاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، محمد بن علي الآثيوبي، 275/2.

[6]_ تأنيب الخطيب، الكوثري، ص164.

[7]_ المرجع نفسه، ص327.

[8]_ المرجع نفسه، ص331.

جلاله يقبل إسلام الكافر وتوبة العاصي من عباده، ويأبى حضرته [أي الكوثري] إلا التشنيع بهذا الإمام بذكر ما في تاريخ الخطيب من الهراء)[1].

والأمر كما ذكر التبَّاني فإن إجابة ابن المديني للمعتزلة ومسايرته لهم في مسألة خلق القرآن أخذٌ منه بالرخصة، كما قال تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا ﴾ [النحل: ١٠٦] ، وهو رحمه الله _ في إجابته _لم يكن بدعاً في تلك الفترة، بل إن السواد الأعظم من أهل الحديث كانوا أجابوا المأمون في تلك المحنة.

ولعل ما يؤكد أن إجابته للمعتزلة إنما كانت تقيةً قوله: « الجهمية كفار ولم أجد بداً من متابعتهم لأني حبست في بيت مظلم وفي رجلي قيد حتى خفت على نفسي».

وقوله: (ما فِي قلبي مما قُلْتُ وأجبت إِلَيْهِ شيء، ولكني خفت أن أقتل. قال: وتعلم ضعفي أني لَوْ ضربت سوطا واحدا لمت)[2].

بل إنه رحمه الله كان يغتنم الفرص السانحة حين تغفل عين الرقيب فيسرُّ بمعتقده في _كفر الجهمية_ لمن يأتمنه من أصحابه، ويعلل تصريحه بخلاف ذلك علنا بكونه مكرهاً بالحبس والتعذيب.

قال علي ابن الحسين بْن الوليد: (حِينَ ودعت علي بْن عَبد اللَّه بْن جعفر، قال: بلغ أصحابك عني أن القوم كفار ضلال، ولم أجد بدا من متابعتهم لأني حبست فِي بيت مظلم ثمانية أشهر وفي رجلي قيد ثمانية أمناء حتى خفت عَلَى بصري)[3].

من أجل ذلك كله كان أهل زمانه يحسنون الظن به ويدفعون عنه قالة السوء.

قال إِبْرَاهِيم بْن عَبد اللَّهِ بْن الجنيد: (سمعت يحيى بْن مَعِين، وذكر عنده علي بْن المديني فحملوا عَلَيْهِ، فقلت ليحيى: يا أبا زكريا ما علي عند الناس إلا مرتد. فَقَالَ: ما هُوَ بمرتد، هُوَ عَلَى إسلامه رجل خاف فَقَالَ: ما عَلَيْهِ؟)[4].

قال الذهبي في الدفاع عن ابن المديني ضد كلام العقيلي: (إن علي بن المديني قد بدت منه هفوة ثم تاب منها، وهذا أبو عبد الله البخاري ناهيك به، وقد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني، وقال: ما استصغرت نفسي بين يدي أحدٍ إلا بين يدي علي ... أفمالك عقل يا عقيلي، أتدري فيمن تتكلم؟ وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم، ولنزيف ما قيل فيهم، فإنك لا تدري أن كل واحدٍ من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقاتٍ كثيرين لم تُوردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أشتهي أن تُعرِّفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط، ولا انفرد بما لا يتابع عليه؟ بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها... ثم ما كل أحدٍ فيه بدعة، أو له هفوة، أو ذنوب يُقدح فيه بما يُوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من

[1]- تنبيه الباحث السري، التباني، ص39.

[2] _ تاريخ بغداد، الخطيب، 421/13، وتهذيب الكمال، المزي، 30/21.

[3] _ تاريخ بغداد، الخطيب، 421/13.

[4]-تهذيب الكمال، المزي، 21/ 31.

الثقات الذين فيهم أدنى بدعة، أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يُعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزِن الأشياء بالعدل والورع)[1].

ولعل التباني يعني بـ(الهراء) – في كلامه الآنف – ما ذكره الخطيب وغيره في ترجمة ابن المديني في شأن قصته مع ابن أبي دؤاد في حديث الرؤية، وكلام ابن المديني في راويه قيس بن أبي حازم موافقةً منه لهوى قاضي المعتزلة بعدَ أن استماله بالمال، وهي قصة مشهورة باطلة منكرة كما قرره الخطيب[2]، والحافظ المزي نقلاً عن جماعة من أئمة التاريخ[3].

أما ترك أبي زرعة وأحمد الرواية عنه بعد المحنة، فكان ماذا؟! وقد ترك أحمد الرواية عن جميع من أجاب في المحنة، وكان هذا منهجاً له صيانةً لجناب القرآن، كما أن هذا الإطلاقَ _ الذي زعمه الكوثري _ غير دقيق، حيث إن الإمام أحمد أبقى على أحاديث ابن المديني في مسنده وهي نحو ستين حديثاً، ولم يضرب عليها.

أما أبو زرعة فإن كان ترك الرواية عن ابن المديني؛ فإنَّ أبا حاتم كان يروي عنه لتوبته ورجوعه عما كان منه كما ذكر ابنه عبد الرحمن[4].

والملفتُ أن كل تلك النقود التي وجهها الكوثري لابن المديني لم تكن مانعةً له من الإفادة من أحكامه النقدية كما تراه في مواضع من كتابه "التأنيب"[5].

ثالثاً: نعيم بن حماد والحميدي شيخا البخاريّ:

1/ نعيم بن حماد:

أ/ كلام الكوثري:

تناوله في مواضع، فقال: (صاحب مناكير، متهم بوضع مثالب في أبي حنيفة)[6].

وقال: (ونعيم بن حماد معروفٌ باختلاق مثالب ضد أبي حنيفة، وكلام أهل الجرح فيه واسع الذيل، وذكره غير واحد من كبار علماء أصول الدين في عداد المجسمة، بل بالقائلين باللحم والدم)[7].

وقال أيضاً: (ولا نشك أنه كان وضاع مثالب، كما يقول أبو الفتح الأزدي وأبو بشر الدولابي وغيرهما، وكم أتعبَ نعيمٌ أهل النقد بمناكيره، ويوجد من روى عنه من الأجلة رغبةً في علو السند، ولا يرفع ذلك من شأنه إن لم يضع من شأن الراوي)[8].

ب/ تعقب التبَّاني: قال التباني متعقباً: (قالوا: لم يروِ عن نعيم [أي البخاري] استقلالاً لم يروِ عنه إلاَّ مقرونا بغيره، وعليه فإطلاقه [أي الكوثري] في الرواية عنه تدليس. وأما نعيم بن حماد فوثَّقه الإمامان أحمد بن حنبل، ويحي بن معين، والعجلي أيضا،

[1]– ميزان الاعتدال، الذهبي، 140/3.
[2]– تاريخ بغداد، الخطيب، 421/14.
[3] – تهذيب الكمال، المزي، 24/21.
[4] سير أعلام النبلاء، الذهبي، 59/11.
[5]_ انظر: تأنيب الخطيب، الكوثري، ص254، 319، 337، 339،
[6]_ تأنيب الخطيب، الكوثري، ص98.
[7]_ المرجع نفسه، ص100.
[8]_ المرجع نفسه، ص211.

وضعفه النسائي. وقال ابن يونس: روى أحاديث مناكير عن الثقات، وقال الأزدي: كان يحدث بالحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب النعمان، وطعن فيه الدولابي بنحو ذلك، هذا خلاصة ما قيل فيه، وهو طرفان وواسطة: فالموثقون له ثلاثة، والواسطة المضعفان له النسائي وابن يونس، والطرف الثاني المجازفان في الطعن فيه، وهما الدولابي والأزدي، ولا شك أن كل واحد من أحمد ويحي أجلّ من النسائي وابن يونس، فكيف وقد انضمَّ إليهما في توثيقه العجلي، وكل واحد من النسائي وابن يونس أجل من من الدولابي والأزدي، وعليه فلا يلتفتُ لقول هذين، وغاية أمره بعد ثبوت إمامته عند أئمة الحديث أنه لين لا يحتجُّ به)[1].

ثم قال: (ومن أقبح الظلم لهذا الإمام والغشِّ للقراء الاقتصار على ذكر من طعن فيه، دون ذكر من وثقه، ومن الغش أيضا الطعن فيه بهذا الأسلوب المبهم وهو: تذكَّر فيه قول فلان، وقد ظهر أن الأزدي والدولابيّ إنما طعنا فيه للمخالفة للمذهب وهما حنفيان ... وهما متكلم فيهما أيضاً.

قال ابن عديٍّ في الدولابي: إنه متهم فيما قاله في نعيم ابن حماد لصلابته في الرأي، وقال ابن يونس: كان يُضعَّفُ، وقال الدارقطني: تكلموا فيه لما تبين من أمره الأخير ... وضعَّفهُ البرقاني ووهنه أهل بلده الموصل ولم يعدُّوه شيئاً، وقال الخطيب: في حديثه مناكير)[2].

ما ذكره التباني من كون البخاري لم يخرج لنعيمٍ في صحيحه إلا مقرونا مع غيره، ذكره المزيُّ[3]، وقال ابن حجر: (لم يخرج عَنهُ فِي فِي الصَّحِيح سوى مَوضِع أَو موضِعين وعلق لَهُ أَشْيَاء أخر)[4].

ومن أمثلته في الصحيح: قول البخاري: حدثنا محمود، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالدا **ح وحدثني أبو عبد الله نعيم بن حماد**، حدثنا عبد الله، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد إلى بني جذيمة، فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا ...) الحديث[5]. الحديث[5].

والكلام الذي نسبه الكوثري للأزدي ليس هو من قوله، إنما هو كلام الدولابي وهو مشتهر عنه، وكلامه في نعيم سببه أن نعيما كان شديدا على أهل الرأي[6]، قال ابن حجر: (وتعقب ذلك ابن عدي بأن الدولابي كان متعصباً عليه لأنه كان شديداً على أهل الرأي. وهذا هو الصواب)[7].

وقال: (وقال أبو الفتح الأزدي: قالوا: كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب. انتهى، وقد تقدم نحو ذلك عن الدولابي، واتهمه ابن عدي في ذلك، وحاشى الدولابي أن يتهم وإنما الشأن في شيخه الذي نقل

[1] _ تنبيه الباحث السري، التباني، ص34.
[2] _ المرجع نفسه، ص34.
[3] _ تهذيب الكمال، المزي، 467/29.
[4] – فتح الباري، ابن حجر، 447/1.
[5] _ أخرجه في (الصحيح)، كتاب الأحكام، باب إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو رد، رقم: 7189.
[6] _ نقله المعلمي في (التنكيل)، 2/ 730، ولم أجده في الكامل، إنما نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب، 462/10.
[7] _ تهذيب التهذيب، ابن حجر، 462/10.

ذلك عنه فإنه مجهول متهم، وكذلك من نقل عنه الأزدي بقوله: قالوا: فلا حجة في شيء من ذلك لعدم معرفة قائله، وأما نعيمٌ فقد ثبتت عدالته وصدقه، ولكن في حديثه أوهام معروفة، وقد قال فيه الدارقطني: إمام في السنة كثير الوهم، وقال أبو أحمد الحاكم: ربما يخالف في بعض حديثه وقد مضى أن ابن عدي يتتبع ما وهم فيه فهذا فصل القول فيه)[1].

وقد فصل المعلمي في شأنه ودافع عنه دفاعا حسنا في "التنكيل"[2]، فكان مما قاله: (وأما كلام أئمة الجرح والتعديل فيه بين موثق له مطلقا، ومثن عليه ملين، لما ينفرد به مما هو مظنة الخطأ، بحجة أنه كان لكثرة ما سمع من الحديث ربما يشبه عليه فيخطئ، وقد روى عنه البخاري في (صحيحه) وروى له بقية الستة بواسطة إلا النسائي لا رغبةً في علو السند -كما يزعم الأستاذ [أي الكوثري] فقد أدركوا كثيراً من أقرانه وممن هو أكبر منه_ ولكن علماً بصدقه وأمانته، وأن ما نسب إلى الوهم فيه ليس بكثير في كثرة ما روى).

وقد انتقد الشيخ التبَّانيُّ الكوثري في انتقائه كلام المجرحين، وإغفاله الإشارة إلى من وثَّقَ نعيمًا، وهم جماعة منهم: ابن معين[3]، وأحمد[4]، والعجلي[5]، وقال أبو حاتم – مع تشدده -: «محله الصدق»[6]، وروى عنه البخاري في (صحيحه) كما مر وأخرج له بقية الستة إلا النسائي، (فكلام الأكثر أرجح ولا سيما ابن معين، لكمال معرفته ولكونه رافق نعيماً وجالسه)[7].

فاتضح أن في كلام الكوثري في نعيم بن حماد تحامل ظاهرٌ، وتعقب التبَّاني سليمٌ وملزمٌ ومنسجمٌ مع قواعد المحدثين في الموازنة بين تجريح النقاد للراوي وتعديلهم له.

2/عبد الله بن الزبير الحميدي:

أ/ كلام الكوثري:

قال الكوثري في الحميدي: (رماه محمد بن عبد الحكم بالكذب في محادثاته في الناس، وقد جربنا عليه ذلك)[8].

وقال في حقه أيضاً: (والحميديُّ كذبه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم في كلامه في الناس[9] – كما في طبقات السبكي_ وهو وهو شديد التعصب، وقَّاع مضطرب، يروي عن حمزة بن الحارث، ومرة عن الحارث مباشرة)[10].

وقال في موضعٍ: (سبق بيان حال الحميدي في التعصب البالغ المفضي إلى رد خبره في مثار تعصبه)[11].

---

[1]_ تهذيب التهذيب، ابن حجر، 462/10.

[2]_ 730/2_736.

[3]- سؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجنيد للإمام يحي بن معين، إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، ت: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، ص167.

[4]- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، 251/8.

[5]- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أحمد العجلي، ت: عبد العليم البستوي، 316/2.

[6]- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، 464/8.

[7]_ التنكيل، المعلمي، 733/2.

[8]_ تأنيب الخطيب، الكوثري، ص130.

[9]_ وقد كرر هذا الزعم في مواضع، انظر: ص293.

[10]_ المرجع، نفسه ص74.

[11]_ المرجع نفسه، ص76-77.

وقال: (والحميدي هو الذي أفسد ما بين الشافعية بمصر، وكذبه محمد بن عبد الحكم في محادثاته بين الناس، وإن وثقه من وثقه في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وعنده من التعصب ما يحار فيه اللبيب)[1].

ومن كلامه فيه: (ومن جمع كلمات الحميدي في أبي حنيفة في صعيد واحد، ينكشف له الغطاء عن نوع عصبيته، نسأل الله الستر، وليكن هذا على ذكر منك كلما تكرر ذكر الحميدي في الكتاب)[2].

ومما قاله: (ليس هو من المصدقين في أبي حنيفة وأصحابه، لبالغ تعصبه)[3].

2/ تعقب التبَّانيِّ:

تعقب التبانيُّ الكوثريَّ بقوله: (الحميدي متفق على إمامته لم يجرحه أحد، أثنى عليه الإمام أحمد وأبو حاتم، وغيرهما وكلمة ابن عبد الحكم وقعت منه مشاجرة بينهما كما يقع بين البشر، فلا عبرة بها عند كل من له أدنى إلمام بالعلم فضلا عن العقلاء، وذلك أن الإمام الشافعي رضي الله عنه لما مرض جلس في محله تلميذه البويطي، فنازعه محمد بن عبد الحكم وقال أنا أحق بهذا المجلس منك، فقام الحميدي وقال: قال الشافعي ليس أحد أحق بمجلسي من البويطي، وليس أحد من أصحابي أعلم منه، فقال له ابن عبد الحكم: كذبت، فقال الحميدي: كذبت أنت وأبوك وأمك، فهذه الكلمة التي أشار إليها حضرته، وقد كذَّب كل منهما صاحبه في حال الغضب، ولا يترتب على ما قالا لبعضهما شيء، فكل واحد منهما إمام ثقة عند أئمة الحديث)[4].

وهذا الاستدراك قوي كله وملزم، لاسيما إشارته إلى أن ما وقع بين الحميدي وابن عبد الحكم هو من بابة كلام الأقران الذي لا يُحفل به، والملفتُ أن هذه القاعدة في عدم الاعتداد بكلام الأقران بعضهم في بعض أقره الكوثري بعبارة واضحة حيث قال: (وأهل العلم قد تبدر منهم بادرة فيتكلمون في أقرانهم بما لا يقبل فلا يتخذ ذلك حجة)[5].

بيدَ أنه قد كان يمكن الزيادة على استدراك التباني بالتحقق من أصل القصة التي أغفل الكوثري ذكرها في تأنيبه، واكتفى بالقول: (والحميديُّ كذبه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم في كلامه في الناس كما في طبقات السبكي)، وذلك يشعر القارئ أن تلك العبارة هي من كلام السبكي، والواقع أنك بالرجوع إلى "طبقات الشافعية" لن تجد غير الحكاية التي اختصرها التباني كالمقرّ لها، ونعني بها حكاية الخصومة التي وقعت بين الحميدي وابن عبد الحكم بسبب البويطي، قال السبكي: (قال ابن خزيمة فيما رواه الحاكم عن الحافظ حسين التميمي عنه: كان ابن عبد الحكم من أصحاب الشافعي، فوقعت بينه وبين البويطي وحشة في مرض الشافعي، فحدثني أبو جعفر السكري _ صديق الربيع _ قال: لما مرض الشافعي جاء ابن عبد الحكم ينازع البويطي في مجلس الشافعي، فقال البويطي: أنا أحق به منك. فجاء الحميدي _ وكان بمصر_ فقال: قال الشافعي: ليس أحد أحق بمجلسي من البويطي، وليس أحد من أصحابي أعلم منه. فقال له ابن عبد الحكم: كذبت. فقال له الحميدي: كذبت أنت وأبوك وأمك. وغضب ابن عبد الحكم فترك مذهب الشافعي.

---

[1] _ المرجع نفسه، ص167.

[2] _المرجع نفسه، ص168.

[3] _ المرجع نفسه، ص198.

[4] _ تنبيه الباحث السري، التباني، ص36.

[5] _ تأنيب الخطيب، الكوثري، ص (لحاشية).

فحدثني ابن عبد الحكم قال: كان الحميدي معي في الدار نحوا من سنة، وأعطاني كتاب ابن عيينة، ثم أبوا إلا أن يوقعوا بيننا ما وقع)[1].

هذا هو سياق القصة كما في "الطبقات" للسبكي، وليس فيها عبارة الكوثري _ آنفة الذكر_، بل فيها اعتراف ابن عبد الحكم بأن الوقيعة بينه وبين الحميدي هي من جنس ما يكون بين البشر من الاختصام بسبب التنافس والتحاسد، بل كان تعبيره بالغا في الوضوح في أن السبب الأكثر تأثيرا في تلك الخصومة كان تحريش الناس بينهما كما في قوله: (ثم أبوا إلا أن يوقعوا بيننا ما وقع).

لكن لو تجاوزنا تحليل القصة إلى النظر في مدى ثبوتها، لاتضح أن في صحتها نظرٌ، وهو عينُ ما صنعه المعلمي في استدراكه على الكوثري، حيث قال: (أول ما يجب البحث عنه هنا هو النظر في أبي جعفر السكري حاكي القصة أثقة هو أم لا؟ أما الأستاذ فلم يهمه هذا إذ كان في القصة ما يوافق هواه، وأما أنا فقد فتشت عنه فلم أعرفه، ورأيت القصة في (تاريخ بغداد) ج14 ص301 وفيها: «صديقٌ للرَّبيع» وهذا يشعر أنه ليس بالمعروف. فعلى هذا لا تثبت القصة، وإن دلَّت الشواهد على أن لها أصلاً في الجملة، فإن ذلك لا يُثبت من تفاصيلها ما لا شاهد له)[2].

وقد أعياني البحث عن السكري _ راوي القصة _ في كتب التراجم، فلم أهتدِ لشيءٍ ذي بالٍ، خلاَ ما ذكرهُ المعلِّميُّ في كلامه الآنف.

رابعاً: أبو جعفرٍ العقيليِّ.

من جملة المسائل التي استدركها الشيخ التباني على الكوثري غمزه للإمامين ابن عديٍّ والعقيلي ورميه لهما بالبدعة، والتوصل بذلك إلى ردِّ أحكامهما في نقد الرجال، لا لشيء إلا لكونهما نقلا أشياءَ فيها الغمز من قناة أبي حنيفة.

قال التباني: (صدر حضرته قائمة تجريحه بالعقيلي وابن عدي، ورمى الأول بفساد معتقده على طريقة الحشوية، والثاني لتعصبه المذهبي عن جهل مع سوء معتقده أيضا)[3].

لكني عند الرجوع إلى "التأنيب" لم أرَ فيه شيئا من ذلك خلا وصفه لهما في جملة من الأئمة كابن أبي حاتم وابن حبان بال(متعنتين)[4].

ووصفه للعقيلي بـ(المتعصب الخاسر)[5]، و(الحشوي)[6].

ثم شرع التباني في سرد الأجوبة على تلك الانتقادات.

فكان مما أوردهُ: (أن السنة قد فُرغ من تنقيحها والذب عنها منذ قرون، فلا خوف عليها اليوم ومن قبل؛ فالطعن في هذين الرجلين أو غيرهما اليوم عبث وشتم محض لا مبرر لهما)[1].

---

[1] _ طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ت: محمود الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، 68/2.

[2] _ التنكيل، المعلمي، 510/2.

[3] _ تنبيه الباحث السري، التباني، ص30.

[4] _ تأنيب الخطيب، الكوثري، ص240.

[5] _ المرجع نفسه، ص294.

[6] _ المرجع نفسه، حاشية 363.

وهذا الإيرادُ _ وإن كان صحيحا في نفسه _غيرُ ملزم هنا، لأن مرويات العقيلي وابن عدي التي انتقدها الكوثري في "التأنيب" ليست من قبيل "السنَّة" التي هي الأحاديث المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والتي دونت في المصنفات ولم نعد محتاجينَ إلى التحوّط من رواتها المتأخرين كما هو الحال مع النقلة المتقدمين _ كما يقرر التباني_، لكنها روايات فيها كلماتٌ في ثلب أبي حنيفة رواها العقيلي وابن عدي عن بعض النقَّاد، فالتعقب صحيح، لكن مأخذه لا يسلم من الاعتراض.

ثم قال: (كيف ساغ له تجريحهما استقلالا بدون استناد إلى كلام إمام من أئمة الحديث السابقين فيهما، مع أنه لم يكن معاصرا لهما حتى يتحقق مواضع الضعف فيهما، وبينه وبينهما نحو ألف سنة كما سنذكره في تاريخ وفاتهما)[2].

وهذا صحيحٌ، فإنَّه لا يُعلمُ أحدٌ من الأئمة طعنَ في العقيليِّ ولا في ابن عديٍّ، وهذا وحده كافٍ في دفعِ التهمة عنهما.

والحكم على عدالة الراوي لا يكون إلا بالمعاصرة والخبرة بأحواله، وهذا غير متاح للكوثري المتأخر عن العقيلي بعشرة قرونٍ.

بل إن الناظر في ترجمة العقيلي لا يقف على كلمة ذمٍّ واحدةٍ في حقه، بل يجد – بخلاف ذلكَ – ألواناً من الثناء والتزكية والتوثيق.

فقد ذكره الذهبي في "تذكرة الحفاظ"، وقال: (العقيلي الحافظ الإمام ... قال مسلمة بن القاسم [تلميذه]: كان العقيلي جليل القدر عظيم الخطر ما رأيت مثله وكان كثير التصانيف فكان من أتاه من المحدثين قال: اقرأ من كتابك؛ ولا يخرج أصله فتكلمنا في ذلك، وقلنا: إما أن يكون من أحفظ الناس وإما أن يكون من أكذب الناس؛ فاجتمعنا عليه فلما أتيت بالزيادة والنقص فطن لذلك فأخذ مني الكتاب وأخذ القلم فأصلحها من حفظه فانصرفنا من عنده وقد طابت أنفسنا وعلمنا أنه من أحفظ الناس.

وقال الحافظ أبو الحسن بن سهل القطان: أبو جعفر ثقة جليل القدر عالم بالحديث مقدم في الحفظ)[3].

وقال ابن القطان الفاسي: (أبو جعفر العقيلي ثقةٌ جليل القدر، عالم بالحديث، مقدم في الحفظ)[4].

ثم قال التباني: (قوله في العقيلي لفساد معتقده على طريقة الحشوية لم يبين كيفية فساد عقيدته إلا كونه على طريقة الحشوية، وهو مبهم ونبزٌ قديم لأئمة الحديث من رؤوس الاعتزال ورثه عنهم أتباعهم)[5].

وما أورده التباني هنا صحيحٌ، فالرمي بالحشوية، إضافةً لكونه جرحا غير مفسر _ أي مبهمًا كما عبَّر التباني _ ، هو موافقة لرؤوس الاعتزال والرفض في رمي أهل الحديث والسنة بأنهم حشوية.

قال أبو حاتم: (علامة الزنادقة تسميتهم أهل الأثر حشوية يريدون بذلك إبطال الأثر)[6].

وقال ابن حجر في "لسان الميزان"[1] عند ذكر ابن النديم صاحب "الفهرست": (ولما طالعت كتابه ظهر لي أنه رافضي معتزلي فإنه يسمي أهل السنة الحشوية).

---

[1] _ تنبيه الباحث السري، التباني، ص30.

[2] _ المرجع نفسه، ص30.

[3] _ تذكرة الحفاظ، الذهبي، 3/36_37.

[4] _ بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، علي بن محمد ابن القطان الفاسي، ت: الحسين آيت السعيد، 5/641.

[5] _ تنبيه الباحث السري، التباني، ص30.

[6] _ عقيدة السلف أصحاب الحديث، أبو عثمان إسماعيل الصابوني، ص36.

وقال ابن تيمية: (وأول من تكلم بهذا عمرو بن عبيد، وقال: كان عبد الله بن عمر حشوياً، فالمعتزلة سموا الجماعة حشواً كما تسميهم الرافضة الجمهور)[2].

فالوسم بالحشوية _ كما ترى _ لا ينهضُ بذمِّ العقيلي فضلاً عن ردِّ روايته، بل هو عند التحقيقِ مدحٌ للرجلِ وحشرٌ له في زمرة أهل الحديث، وهو كذلكَ أمارةٌ على اندراجِ واسمِهِ في صفوف المعتزلة شانئي أهل الحديث والأثر.

هذاَ فيما له تعلقٌ بروايته؛ أما أحكامه النقدية _ وهو ما لم يتعرض له الكوثري _ فإن (كان في العقيلي تشدد ما فينبغي التثبيت فيما يقول من عند نفسه في مظان تشدده، فأما روايته فهي مقبولة على كل حال) كما قال المعلمي[3].

وهاهنا ملحظٌ ملفتٌ، وهو أنَّ الكوثري مع تهجمه على الإمامين العقيلي وابن عدي فقد أفاد مما أورداه في كتابيهما من المرويات والأحكام، وقد عرَّضه ذلك للنقد اللاذع من التباني حيث قال: (... ثم ساق حضرته بعد ذلك إسنادين يقتضيان رفعة حماد، أحدهما رواه ابن عدي في كامله، والآخر رواه العقيلي، وسيأتي إدراجه بان عدي والعقيلي في قائمة المجروحين، وتصديره القائمة بهما، وطعنه فيهما طعنا فاحشاً لم يقله فيهما أحد من علماء الرواية، وهما هنا عنده إمامان ثقتان حيث رويا ما يقتضي رفعة حماد شيخ أبي حنيفة ولو كان خنا أو طعنا في المسلمين أو كذبا، هكذا ثقته وأمانته وحفظه لكرامة العلماء، وهكذا الغرض النزيه يحله عاما ويحرمه آخر)[4].

خامساً: أبو حاتم ابن حبان البستي:

تناول الكوثريُّ الإمامَ ابن حبان بالنقدِ في مواضع من "التأنيب"، فلقَّبهُ بـ(فيلسوف الجرح والتعديل)[5]! – مُزرياً به –، واستدعى كلمات "ابن الصلاح" والذهبي" في تغليط منهجه في نقد الرواة، ورميهما له بالتعصب[6]، كما وصفه الكوثري بالتناقض والغفلة والتشغيب وسوء التصرف[7]، و(الجمع بين التعنت البالغ والتساهل المرذول)[8]، وأحال قراءه إلى مواضع ترجمة ابن حبان في "معجم البلدان" للحموي، و"المنتظم" لابن الجوزي للاطلاع على ما ذكر هنالك من مثالبه.

وقد سعى التباني في مستهل دفاعه عن ابن حبان إلى التأكيد مجددا على الخلل المنهجي في مسلك الكوثري في نقد الأعلام، بالمبالغة في استدعاء ما قد يورده الأئمة من غمزٍ في العَلَم، ثم تضخيمه والنفخ فيه، وإغفال ما يذكر في تعديله في المقابل، فالكوثري في إحالاته – حسب التباني –: (جعل الحبة قبة، وفي بعضها بتر الكلام المرتبط بعضه ببعض، فنقل ما يوافق هواه، وفي

---

[1] _ 557/6.

[2] _ مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 186/3.

[3] _ التنكيل، المعلمي، 700/2

[4] _ تنبيه الباحث السري، التباني، ص12.

[5] – تأنيب الخطيب، الكوثري، ص180.

[6] – المرجع نفسه، ص180.

[7] – المرجع نفسه، ص180-181.

[8] – المرجع نفسه، ص180.

بعضها اقتصر على ذكر المثالب وسكت عن المناقب، وفي بعضها وثق من اتفق الناس على تجريحه ... وفي بعضها مدح من اتفق الناس على ذمه)[1].

وقد كان الكوثري وفيًّا لمنهجه هذا عند كلامه في ابن حبان – جسب التباني –، فقبل كلام الذهبي في ابن حبان وقوله: (إنه صاحب تشنيع وتشغيب)، –وهو جرحٌ مبهمٌ غير مفسر– ولم يقبل دفاعه – أي الذهبي – عن محمد بن الحسن، ويرى التباني أن المطاعن التي نقلها الذهبي في ابن حبان في كتابه "الميزان" لا علاقة لها بصنعة الحديث[2]، يشير إلى رمي خصومه له بالزندقة بسبب بسبب قوله: النبوة العلم والعمل.

والحقيقة أننا لو تجاوزنا مبالغات الكوثري في أحكامه على الرجال توثيقاً أو تجريحاً، وإنشائه عباراتٍ حادثة لم يسبق إليها في حقِّ من يتناولهم بالثلب أو التزكية من الأعلام، كما صنعَ مع ابن حبان بـ"فيلسوف الجرح والتعديل"[3] تعريضاً به، غيرَ أنه في وصفه لابن حبان بالتعنت والتشدد والتناقض لم يجاوز المستقرَّ عند أئمة الشأن، لاسيما وأنه قد أحال هذا الحكمَ إلى الذهبي حافظ عصرِهِ، بل إننا لو طالعنا مجموع ما وصف به الذهبي ابن حبان في كتبه، لوجدنا أنه كان سيء الرأي فيه من هذه الجهة _ نعني مبالغاته في أحكامه النقدية ومجاوزته الحد _، فانظر إليه مثلاً يصفه ابن حبان بـ (الخَسَّاف المتهوِّر)[4]، و(الخَسَّاف المتفاصِح)[5]، (خساف قصاب)[6]، (أسرف واجترأ)[7]، (يقعقع كعادته)، ومما قال فيه أيضاً: (ابنُ حِبّان ربما جَرَح الثقة حتى كأنه لا لا يَدري ما يَخرج من رأسه)[8]، ومنه أيضا قوله: (فلهذه الشدة توقف العلماء عن قبول جرح ابن حبان إذا عارضه توثيق غيره من الأئمة)[9]، كل ذلك لمخالفته الأئمة في أحكامهم على بعض الرواة، والذهبي ليس فذا في هذا المضمار، فقد قال من قبله ابن الصلاح: (وَرُبمَا غلط فِي تصرفه الْغَلَط الْفَاحِش على مَا وجدته)[10].

قال ابن عبد الهادي: (وقد وقع له مثل هذا التناقض والوهم في مواضع كثيرة...ولو أخذنا في ذكر ما أخطأ فيه وتناقض، من ذكره الرجل الواحد في طبقتين متوهماً كونه رجلين، وجمعه بين ذكر الرجل في الكتابين "كتاب الثقات" و"كتاب المجروحين"، ونحو ذلك من الوهم والإيهام، لطال الخِطاب)[11].

---

[1]– تنبيه الباحث السري، التباني، ص36.

[2]– انظر: المرجع نفسه، ص36.

[3]_ وطعن الكوثري على ابن حبان معروف السبب وهو موقف الأخير من أبي حنيفة، حيث جرحه جرحا لاذعاً في كتابه "المجروحين"، 63/3_64، وانظر: "الرفع والتكميل، اللكنوي، ص335، وتعليق أبي غدة في الصفحة ذاتها.

[4]_ ميزان الاعتدال، الذهبي، 08/4.

[5]_ سير أعلام النبلاء، الذهبي، 267/10.

[6]_ ميزان الاعتدال، الذهبي، 148/2

[7]_ المصدر نفسه، 253/2.

[8]_ المصدر نفسه، 274/1.

[9]_ المصدر نفسه، 101/3

[10]_ طبقات الفقهاء الشافعية، أبو عمرو بن الصلاح، ت: محيي الدين علي نجيب، 116/1.

[11]_ الصارم المنكي في الرد على السبكي، محمد ابن عبد الهادي، ت: عقيل بن محمد المقطري، 69/1.

وقال ابن حجر في ترجمة زياد بن عبد الله: (أفرط ابن حبان فقال: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد)[1]، وقال في ترجمة يونس بن أبي الفرات: (تكلم فيه ابن حبان بلا مستند).

فالحاصل أن انتقاد العلماء لابن حبان ليس من قبيل الجرح المبهم –كما قرر التباني –، وإلزام الكوثري بسوق الثناء والتثريب معاً في سياق نقده للرجل غير مستقيم، وكم من الرجال لا يذكر في حقهم غير الثناء لأن جانب التعديل فيهم أرجح والعكس.

إنما تتجه الملامة لمن سبيله الانتقاء لأقوال النقاد في تجريح الرجل مع كون نصوصهم في توثيقه أكثر وأرجح، لأنه مخالف للعدل والقسط الذي أمرنا به.

وأنت إن قلبت المصادر وجلت ببصرك في نصوص الأئمة، وجدت أكثرهم على نقد ابن حبان في هذه الحيثية، أعني التعنت في نقد الرواة والتشغيب عليهم، وقد حصل له بسبب ذلك مفاريد وشذوذات خالف فيها الكبار، وقد مرت الإشارة إلى شيء من ذلك.

فالحاصل أن تشنيع التباني على الكوثري في هذه الجزئية نوع من التحامل، على أنَّ كل ما سبق لم يمنع الكوثري من الإفادة من أحكام ابن حبان في المواضع التي احتاج فيها إلى ذلك[2]، كما هو شأنه مع كثير من النقاد الذين انتقدهم في "التأنيب"، وقد سبقت الإشارة إلى شيء من ذلك.

بقيت قضية أخيرة وهي إحالة الكوثري على "معجم البلدان" للحموي في قوله: (وأما كتاب ابن حبان فتنظر حال مؤلفه في معجم البلدان)، والذي في معجم البلدان: (كان ابن حبان مكثرا في الحديث والرحلة والشيوخ عالماً بالمتون والأسانيد أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره، ومن تأمّل تصانيفه تأمّل منصف، علم أن الرجل كان بحرا في العلوم)[3].

ولهذا علق التباني على هذا التصرف بقوله: (ياقوت أطنب في ترجمة ابن حبان فذكر نسبه مطولا، وذكر محاسنه وثناء العلماء عليه، وسرد تآليفه الكثيرة البليغة في نحو ثلاثة أوراق، ثم ذكر من طعن فيه في نحو صفحة ليحكم بما شاء على ياقوت والكوثري أيهما أقرب في ابن حبان إلى جادة الاعتدال)[4].

سادساً: الحسن بن زياد اللؤلؤي

كان الكوثري أسبغ عليه ألوانا من الثناء والمدح، فوصفه بالمجتهد عظيم القدر والمحدث الجليل الشأن، ثم قال (أخرج عنه الحافظ أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفراييني في الصحيح المسند المستخرج على صحيح مسلم، وهذا توثيق منه، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، وهذا أيضا توثيق منه، ووثقه مسلمة بن قاسم الأندلسي في "الصلة")[5].

---

[1] _ هدى الساري، ابن حجر، ص304. وقد استفدت هذه النقول من كتاب "ابن حبان ودراسة آثاره العلمية تاريخ وتحليل ونقد، لعداب الحمش، 216/2 .

[2] – انظر: تأنيب الخطيب، ص23، 32، 41، 75، 193، 210، 214 ....

[3] _ معجم البلدان، ياقوت الحموي، 415/1.

[4] _ تنبيه الباحث، التباني، ص38.

[5] تأنيب الخطيب، الكوثري، 362.

قال التباني متعقباً: (اتفق أئمة الجرح والتعديل على توهين الحسن بن زياد اللؤلؤي صاحب الإمام أبي حنيفة رحمه الله ونقل ذلك فضلاء الحنفية في تراجمته وأقروه، يخالف حضرته فيه الناس جميعا ويتكلف ترقيعه) ثم نقل كلام الكوثري في توثيقه اغترارا منه بتخريج أبي عوانة لأحاديثه في المستخرج، ثم قال عقبه: (فمبجرد إخراج أبي عوانة هذا المتأخر المتوفى سنة 316، يكون توثيقا للحسن بن زياد عند حضرته، مهزلة لم يقلها مبتدئ في طلب الحديث فيما غبرَ؛ فضلاً عن محدث)[1].

والأمر كما قرر التبانيُّ فقد اتفق الأئمة على تضعيف اللؤلؤي بل تكذيبه، لم يخالفهم فيه أحدٌ ممن يعتد بقوله، قال يحي بن معين: (كذاب)[2]، وقال ابو حاتم: (ضعيف الحديث)[3]، وقال ابن نمير: (يكذب على ابن جريج)[4]، وقال ابن المديني: (لا يكتب حديثه)[5]، وقال يقوب الفسوي: (كذاب)[6]، وقال النسائي: (ليس بثقة ولا مأمون)[7]، وقال أيضا: (كذاب خبيث)[8]، وقال الدارقطني: (متروك)[9].

وتوثيق أبي عوانة والحاكم ليست بنافعة له بعدما رأيت من جرح الأئمة الشديد ووصفهم له بالكذب، هذا إن سلمنا أنهم وثقوه، كيفَ وهم لم يفعلوا، بل قصارى الأمر أنهم خرجوا حديثا له في مصنفيهما (المستخرج، والمستدرك)، وهذا ليس توثيقا منهما له، ولم يقل به واحد من العلماء.

والعلماء قد تنازعوا في توثيق الشيخين لكل من خرجا له في الصحيحين، فكيف بغيرهما.

وقد نقل المعلمي عن الحافظ ابن حجر ما يبطل دعوى توثيق من خرج له أبو عوانة، حيث قال: (وهذا من الأمثلة لما تعقبته على ابن الصلاح في جزمه بأن الزيادات التي تقع في المستخرجات يحكم بصحتها _ لأنها خارجة مخرج الصحيح _ووجه التعقب أن الذين استخرجوا لم يصرحوا بالتزام ذلك، سلمنا أنهم التزموا ذلك لكن لم يفوا به) ثم ساق ابن حجر مثالاً على ذلك[10].

قال المعلمي بعد كلام ابن حجر الآنف: (أصحاب المستخرجات يلتزمون إخراج كل حديث من الكتب التي يستخرجون عليها، فأبو عوانة جعل كتابه مستخرجا على «صحيح مسلم» ومعنى ذلك أنه التزم أن يخرج بسند نفسه كل حديث أخرجه مسلم، فقد لا يقع له بسند نفسه الحديث إلا من طريق رجل ضعيف فيتساهل في ذلك، لأن أصل الحديث صحيح من غيره طريقه، ومع ذلك زاد أبو عوانة حديث ضعيفا لن يحكم هو بصحته، فإنما يسمى كتابه «صحيحا» لأنه مستخرج على «الصحيح»، ولأنه معظم أحاديثه هي مستخرجة الصحاح، فإخراجه لرجل لا يلزم منه توثيق ولا تصديق، بل صاحب

---

[1] تنبيه الباحث، ص45.

[2] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، 15/3، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، 159/3.

[3] – العلل لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم، ت: سعد الحميد وخالد الجريسي وآخرون، 615/6.

[4] ميزان الاعتدال، الذهبي، 1/ 491

[5] المصدر نفسه، 491/1.

[6] المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي، ت: أكرم العمري، 56/3.

[7] الضعفاء والمتروكون، أحمد بن شعيب النسائي، ت: محمود إبراهيم زايد، ص156.

[8] تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، أحمد بن شعيب النسائي، ت: محمد إبراهيم زايد، ص124.

[9] – سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني، أحمد بن محمد البرقاني، ت: أبو عمر الأزهري، ص65.

[10] فتح الباري، ابن حجر، 298/11.

«الصحيح» نفسه قد يخرج في المتابعات والشواهد لمن لا يوثق، وهذا أمر معروف عند أهل الفن لا يخفى على الكوثري! فأما «مستدرك الحاكم» فحدث عنه ولا حرج، فإن في «المستدرك» كثيرا من الرواة التالفين، وجماعة منهم قد قطع هو نفسه بضعفهم الشديد)[1].

لذلك قال المعلمي في خاتمة مناقشته للكوثري في الحسن بن زياد: (فهذا هو الذي يصفه الكوثري بأنه مجتهد عظيم القدر ومحدث جليل الشأن ... استخفافا بالدين وأهله وسخرية من عقول الناس وعقله)[2].

المطلب الثاني: مباحث في علم الرواية

أولاً: رواية المبتدع:

أورد التباني هذه المسألة في أثناء تعقبه على الكوثري تجريحه للعقيلي وابن عديّ ورميه لهما بالبدعة[3]، حيث قال: (والبدعي عند عند المحققين تقبل روايته إذا كان مبرزًا ما لم يكن داعية إلى مذهبه أو يستحل الكذب على غيره كما قالوا ذلك في عمران بن حطان الخارجي، لأنه لا ملازمة بين عقيدته وبين صدقه أو كذبه كما لا يخفى)[4].

والكوثري وإن لم يذكر في كتابه "التأنيب" كلامًا صريحاً في التأسيس لردِّ رواية المبتدعِ مطلقاً، بل إنه جاء بالتفصيل المعروف عند المحدثين في التفريق بين الداعي وغيره، في قوله: (ومن المقرر عند أهل النقد أن رواية المبتدع لا تقبل فيما يؤيد بدعته)[5]، غير أنه جرَّح أقواماً بنسبتهم إلى مقالاتٍ يراها "بدعيَّةً" كالتجسيمِ والحشوية .. وغيرها، – كما صنعَ مع ابن عديٍّ والعقيلي – فتعقبُ التبانيِّ واردٌ عليه من هذه الجهة.

والمذهب الذي قرره التباني في مستهل تعقبه – ونسبه إلى المحققين –، هو المذهب الراجح عند النظر المتأنيِّ، وهو الموافق لما ذهب إليه جملة من أئمة الحديث، إلا أن هناك إشكالاً في ضبط مفهوم "الداعية"، إذ ثبتَ أن كثيرا من الأئمة خرجوا في مصنفاتهم أحاديث رواةٍ كانوا من الدعاة إلى بدعهم، فالقضية فيما يبدو مرتبطة بحيثية أخرى وهي: غلظُ البدعة وشدتها، وهو ما يفسر ترخيص بعض الأئمة في التحمل عن المرجئة والقدريّة.

قال أحمد بن حنبل: (احتملوا المرجئة في الحديث)[6].

وقال إبراهيم الحربي: (حدثنا أحمد يوماً عن أبي قطن (يعني عمرو بن الهيثم)، فقال له رجل: إن هذا بعدما رجع من عندكم إلى البصرة تكلم بالقدر وناظر عليه، فقال أحمد: نحن نحدث عن القدرية، لو فتشت أهل البصرة وجدت ثلثهم قدرية)[7].

---

[1] التنكيل، المعلمي، 678/2.

[2] التنكيل، المعلمي، 678/2، وانظر: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، نور الدين عليبن محمد الكناني، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله الصديق الغماري، 49/1.

[3] – وقد سبق دراسة هذه التهمة في أثناء هذا البحث.

[4] – تنبيه الباحث السري، التباني، ص30.

[5] – تأنيب الخطيب، الكوثري، ص106.

[6] – سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم، ت: أبوعمر محمد الأزهري، ص69.

[7] _ تاريخ بغداد، الخطيب، 104/14.

(فيخرج من هذا: أن البدع الغليظة كالتجهم يرد بها الرواية مطلقاً، والمتوسطة كالقدر إنما يرد رواية الداعي إليها، والخفيفة كالإرجاء، هل يقبل معها الرواية مطلقاً، أو يرد عن الداعية؟ على روايتين)[1].

قال الذهبي: (فإن كان كلامهم فيه _ يعني الراوي _ من جهة معتقده فهو على مراتب: فمنهم من بدعته غليظة، ومنهم: من بدعته دون ذلك، ومنهم: الداعي إلى بدعته، ومنهم: الكاف، وما بين ذلك، فمتى جمع الغلط والدعوة، تجنب الأخذ عنه، ومن جمع الخفة والكف أخذوا عنه وقبلوه. فالغلط كغلاة الخوارج، والجهمية، والرافضة، والخفة كالتشيع والإرجاء)[2].

كما نُقل عن عدد من الأئمة اعتبار شرط "الدعوة إلى البدعة" لترك رواية المتلبس بها.

وقد جاء استشهاد التباني بـ"عمران بن حطان" الخارجي، لأنَّه (ليس في أهل الأهواء أصحُّ حديثا من الخوارج) كما قال أبو داود[3].

واشتراط انتفاء استحلال الكذب، لقبول رواية المبتدع، دون اعتبار كونه داعيةً أو لا، هو كذلك مذهب وجيهٌ لدى المحدثين، قال ابن الصلاح: (ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن)[4].

وهو مذهب الشافعي فإنه قال: (وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم)[5].

وحكى الخطيب أنه مذهب ابن أبي ليلى، والثوري، وأبي يوسف[6].

قال أحمد بن محمد الحضرمي: (سألت يحيى بن معين عن عمرو بن عبيد؟ فقال: لا تكتب حديثه، فقلت له: كان يكذب؟ فقال: كان داعية إلى دينه، فقلت له: فلما وثقت قتادة، وسعيد بن أبي عروبة، وسلام بن مسكين؟ فقال: كانوا يصدقون في حديثهم، ولم يكونوا يدعون إلى بدعة).

ثانياً: مذهب ابن عبد البر في العدالة:

هذه المسألة كسابقتها، حيث لم يأتِ فيها الكوثريّ بكلام نظريٍّ صريحٍ يستدعي إجلابَ التبَّانيِّ عليهِ بنصوص العلماء في ردِّ كلام الأقران بعضهم في بعضٍ، والاستظهارَ بكلام ابن عبد البرّ المشهور في إثبات العدالةِ لكل من عُرِفَ بحمل العلمِ، ولم يثبت فيه جرحٌ[7]، وتأييد التباني له ووصفه لكلام ابن عبد البر بـ(النفيس جدا)[1]، وهو مذهبٌ خالف فيه الأخير أكثرَ المحدثين، قال العراقي:

---

[1]- شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ت: همام سعيد، 56/1.

[2]- الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين الذهبي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ص85.

[3]- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود في الجرح والتعديل، ت: محمد علي قاسم العمري، نص: 1922

[4]- معرفة علوم الحديث، ص229.

[5]- الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص120.

[6]- المصدر نفسه، ص120.

7- تنبيه الباحث السري، التباني، ص13، قال ابن عبد البر: (والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته، وثبتت في العلم إمامته، وبانت ثقته، وبالعلم عنايته، لم يلتفت فيه إلى قول أحد، إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة يصح بها جرحته). جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، يوسف ابن عبد البر، ت: أبو الأشبال الزهيري، 1093/2، وهو مذهب ابن المواق الحنفي، ونسبه السخاوي إلى جماعة من المتأخرين كالمزي والذهبي. انظر: الشذا الفياح من علوم ابن

ولابنِ عَبْدِ البَرِّ كُلُّ مَنْ عُنِي ... بِحَمْـلِهِ العِـلْمَ وَلَمْ يُوَهَّـــنِ
فَإِنَّهُ عَدْلٌ بِقَوْلِ المصْطَفَى ... (يَحْمِلُ هَذَا العِلْمَ) لكِنْ خُوْلِفَا.

وقال ابن الصلاح بأن في مذهب ابن عبد البر اتساعاً غيرَ مرضيٍّ[2].

وقال ابن أبي الدم الشافعي: (إنه قريب الاستمداد من مذهب أبي حنيفة في أن ظاهر المسلمين العدالة، وقبول شهادة كل مسلم مجهول الحال إلى أن يثبت جرحه. قال: وهو غير مرضي عندنا، لخروجه عن الاحتياط)[3].

فالحاصل أنَّه قد يمكن الاكتفاء بإيراد كلام العلماء في رد كلام الأقران بعضهم في بعض في التعقب على الكوثري، لاسيما وأنه قد أكثرَ من توظيفِ هذا الباب من الكلام في سبيل تعضيد أحكامه في جرح بعض الرجال – كما صنع مع الحميدي في المثال السابق –، أما استدعاء مذهب ابن عبد البر في الحكم بعدالة من عُرف بحمل العلم ولم يعرف فيه جرح – كما صنع التباني –؛ فغير مستقيمٍ لكونه مذهباً مرجوحاً.

النتائج

ـ ركَّزت تعقبات التبانيِّ على مواطن التناقض في أحكام الكوثري لاسيما في الجرح والتعديل، حيث إن تجريحه وثلبه لجماعة من أئمة الحديث كابن المديني وابن حبان والعقيلي، لم تكن مانعةً له من توظيفِ علومهم في المواطن التي احتاجَ فيها الكوثري إلى ذلك، وكثيراً ما كان التباني يشير إلى ذلك.

ـ يلاحظُ أن أغلبَ تعقبات التباني كانت منهجيةً، أي إنه كان ينتقدُ الكوثري في منهجهِ في الاستدلال على أحكامه واختياراته، فيعيب عليه ما يعتبره: انتقاءً، وتناقضاً، وتحويراً لكلام الأئمة، يسلكه الكوثري، فالتعقبات كانت متناولةً للمنهجِ أكثر من تناولها للعلم من حيث هو معلومات وقضايا.

ـ من أهمِّ المصادر التي اعتمد عليها التباني في تعقباته: كتب الذهبي لاسيما "تذكرة الحفاظ"، وكتب ابن عبد البرّ، وكثيراً ما كان يسوق نصوصا طويلة من هذه المصادر في سياقِ الاحتجاج على تعديل رجلٍ أو تجريحِهِ، أو في تحقيق مسألة من مسائل الرواية، غيرَ أن ذلكَ أوقعهُ في تقليدِ بعضِ الآراء المرجوحة التي تبنَّاها ابن عبد البر – خاصةً –، كموقفه من ابن معين، مما جعلَ بعض تعقبات التباني على الكوثري ضعيفةً من الناحية العلمية.

ـ من علائم التدقيق والتحقيق في استدراكات التباني أنه كان يرجع إلى المواضع التي يحيل إليها الكوثري في المصادر، ثم يتعقبه في النقول التي كان التباني يرى أنها لم تكن بريئةً من التحريف والتبديل، وفي ذلك يقول: (كثيرا ما يرشد قراء رسائله إلى مواضع النقل

الصلاح، أبو إسحاق الأبناسي، ت: صلاح فتحي هلل، 239/1، والمقنع في علوم الحديث، سراج الدين ابن الملقن، ت: عبد الله يوسف الجديع، 248/1، والتقييد والإيضاح، ص139، وفتح المغيث، السخاوي، 20/2.

ولا يفهم من مذهب ابن عبد البر تعديله للمجاهيل مطلقاً، كيفَ وهو ممن يجهِّل الراويَ الذي لم يروِ عنه إلا واحد.

قال ابن رجب: (وما قاله طائفة من المتأخرين: إنه مجهول [أي يزيد بن عبد الله بن مغفل]، كابن خزيمة وابن عَبْد البر، فَقَدْ علله ابن عَبْد البر، بأنه لَمْ يرو عَنْهُ إلاّ واحد فيكون مجهولاً؛ يجاب عَنْهُ: بأنه قَدْ رَوَى عَنْهُ اثنان، فخرج بذلك عَن الجهالة عِنْدَ كثير من أهل الحَدِيْث). فتح الباري، 616/6.

[1]– المرجع نفسه، ص14.

[2]– مقدمة ابن الصلاح.

[3]– فتح المغيث للسخاوي، 119.

من الكتب ليؤدي أمانة العلم في ظنه ويعظم قدره عند الناس، ولكن يا للأسف إذا اطلع اللبيب على مواضع التحويل يجده في بعضها جعل الحبة قبة، وفي بعضها بتر الكلام المرتبط بعضه ببعض، فنقل ما يوافق هواه، وفي بعضها اقتصر على ذكر المثالب وسكت عن المناقب، وفي بعضها وثق من اتفق الناس على تجريحه كالحسن بن زياد، وفي بعضها مدح من اتفق الناس على ذمه كبشر المريسي، وفي بعضها جرح ونال ممن وثقه الناس كالإمام الساجي لكونه نسب الشافعي إلى الساجي وتكلم في محمد بن الحسن ولم يقبل مدافعة الذهبي عنه)[1].

_ أظهرت تعقبات التباني في كتابه "تنبيه الباحث السري" عن مكنة عالية في تحرير مسائلِ علم الحديث، وعن قدرٍ كبيرٍ من إتقان أصول المناظرة والمباحثة، مع قوةٍ في الخطابِ، وإلزامٍ في مواطنِ الإلزامِ – رغم هيبةِ المتعقَّب عليهِ ومكانته في عصره –، ويؤكد ذلك أن كتاب التباني كان أول رد محرر على كتاب "تأنيب الخطيب"، وقد نشره في حياة صاحبه الكوثري.

مراجع البحث:

_ آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، اعنتى به: علي العمران ومجموعة من الباحثين، دار عالم الفوائد – السعودية، ط1: 1434هـ.

_ الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم –للملايين، بيروت، ط15: 2002م.

_ التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز، محمد زاهد الكوثري، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ط1: 1413هـ-1993م.

_ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة النبوية، ط1: 1389هـ-1969م.

_ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن المعلمي، ت: محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي – بيروت، ط2: 1406هـ-1986م.

_ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط3: 1416هـ-1996م.

_ الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دائرة المعارف العثمانية – حيدر أباد الدكن (الهند)، ط1: 1371هـ-1952م.

_ الشيخ محمد العربي بن التباني الجزائري ومنهجه في قراءة التاريخ الإسلامي، خير الدين شترة، مجلة دراسات وأبحاث – جامعة الجلفة، عدد: 07، ص283.

_ الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1: 1404هـ-1984م.

[1] _ تنبيه الباحث السري، التباني، ص36.

_ الضعفاء والمتروكون، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمد إبراهيم زيد، دار الوعي – حلب، ط1: 1396هـ.

_ العلل ومعرفة الرجال، عبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله عباس، دار الخاني – الرياض، ط2: 1422هـ – 2001م.

_ العلل، عبد الرحمن بن أبي حاتم، ت: سعد بن حميد وخالد الجريسي، وآخرون، مطابع الحميضي-السعودية، ط1: 2006م.

_ الفقه وأصول الفقه من أعمال الإمام محمد زاهد الكوثري يحتوي على فقه أهل العراق وحديثهم بتحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ويليه إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق ويليه أقوم المسالك في بحث رواية مالك عن أبي حنيفة ورواية أبي حنيفة عن مالك، ويليه الإشفاق على أحكام الطلاق، ويليها الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة لسراج الدين الغزنوي، ويليه الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح لسبط ابن الجوزي، ويليه النبذ في أصول الفقه الظاهري لعلي بن أحمد بن حزم الظاهري، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1: 1425هـ-2004م.

_ الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق وتعليق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية – بيروت، (د، ط)، (د، ت).

_ بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، علي بن محمد ابن القطان الفاسي، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة – الرياض، ط1: 1418هـ – 1997م.

_ تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، ويليه الترحيب بنقد التأنيب، محمد زاهد الكوثري، ت: أحمد خيري، دار البشائر الإسلامية – بيروت:ط: 1410هـ-1990م.

_ تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، دائرة المعارف العثمانية – حيد أباد الدكن (الهند)، 1955م.

_ تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع أو إمتاع أولى النظر ببعض أعيان القرن الرابع عشر وفيه جل مشايخ مسند العصر العلامة محمد ياسين الفاداني المكي، محمود سعيد محمد ممدوح الشافعي، بيروت، ط2: 1434هـ.

_ تعليقات العلامة محمد بن مانع على مقالات الكوثري وبعض كتبه، محمد بن عبد العزيز بن مانع، ت: سليمان الخراشي، دار الصميعي – الرياض، ط2: 1435هـ – 2014م.

_ تنبيه الباحث السري إلى ما في رسائل وتعاليق الكوثري، محمد العربي بن التباني بن الحسين المغربي، مطبعة بابي الحلبي – القاهرة، ط1: 1367هـ-1948م.

_ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج جمال الدين يوسف المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط:1، 1982م.

_ جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي،- الرياض، ط1: 1414هـ-1994م.

_ حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي وصفحة من طبقات الفقهاء، محمد زاهد الكوثري، دار الأنوار – القاهرة، ط1: 1368هـ-1948م.

_ سؤالات أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط1: 1414هـ-1994م.

_ سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، تحقيق: عبد العظيم بستوي، دار الاستقامة – مكة المكرمة، ط1: 1418هـ – 1997م.

_ سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط3: 1405هـ-1985م.

_ شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: همام سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء (الأردن)، ط1: 1407هـ – 1987م.

_ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: طارق عوض الله، دار ابن الجوزي – الدمام (السعودية)، ط2: 1422هـ.

_ فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، قرأ أصله تصحيحا وتعليقا: عبد العزيز بن باز، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف: محب الدين الخطيب، دار المعرفة-بيروت، 1379م.

_ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبد الكريم الخضير ومحمد آل فهيد، مكتبة المنهاج للنشر والتوزيع – الرياض، ط1: 1426هـ.

_ لسان الميزان، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، اعتنى بإخراجه وطباعته: سلمان عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط1: 1423هـ-2002م.

_ مجموعة الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، ت: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء-السعودية، ط3: 2005م.

_ معرفة الرجال عن يحي بن معين، رواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية – دمشق، (د، ط)، 1405هـ-1985م.

_ معرفة أنواع علوم الحديث، تقي الدين ابن الصلاح، ت: ماهر الفحل وعبد اللطيف الهميم، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1: 1423هـ – 2002م.

_ مقالات الكوثري، محمد زاهد الكوثري، جمعها: أحمد خيري، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ط1: (د، ت).

_ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد بجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان، ط1: 1382هـ-1963م.